المدارس التاريخية الحديثة ومسألة الحدود بين العلوم الاجتماعية

ذ. محمد العيادي(*)

تسعى هذه المداخلة إلى طرح قضية الحدود بين العلوم الاجتماعية، أو بالأحرى دراسة مسألة التداخل بينها. هذه المسألة في نظرنا مسألة راهنة وملحة بالنسبة للبحث في الجامعة المغربية، لأن الدراسة في هذه الجامعة بقيت سجينة القوالب المعرفية الكلاسيكية، ولأن البحث في إطارها لازالت تتحكم فيه التقسيمات التقليدية بين التخصصات.

القضية على المستوى النظري قضية إبستمولوجية ومنهجية متجددة، فهي مسألة قديمة وراهنة في نفس الوقت. قديمة لأن طرحها واقتراح نماذج للتداخل بين هذه العلوم يعود إلى النصف الأول من هذا القرن. ولكنها آنية كذلك لأن التداخل بين العلوم الاجتماعية عملية متجددة ترتبط بالتحولات الإبستيمولوجية والمنهجية التي تعرفها هذه العلوم، سواء على مستوى التطور الخاص بكل علم على حدة، أو على مستوى التفاعل بين هذه العلوم تحت تأثير هيمنة هذه النظرية أو تلك، أو هذا التخصص أو ذاك، أو إشعاع هذا الباحث أو ذاك. هذا الإشكال إذن ليس حديثا في ميدان العلوم الاجتماعية على المستوى الكوني، إلا أنه لازال جنينيا في حقلنا المعرفي، بل يمكن القول إن طرحه بشكل علمي رصين لم يتم بعد لعدة اعتبارات، أهمها يعود إلى وضعية العلوم الاجتماعية في الحقل الأكاديمي المغربي، من جهة، وإلى غياب الاهتمامات النظرية

(*) أستاذ بشعبة التاريخ بكلية الآداب ـ عين الشق ـ الدار البيضاء.

والابستيمولوجية في هذا الحقل من جهة أخرى. وإذا استثنينا بعض المحاولات الفردية الجادة في هذا الميدان فإن النقاش على العموم في هذا الموضوع يبقى عبارة عن مناوشات تنم عن النقص في المعرفة والإحاطة، أكثر مما تعبر عن معرفة واختيارات منهجية وإبستيمولوجية واضحة. غرضنا إذن من هذا العرض هو التحسيس بالأهمية النظرية لهذه القضية، من خلال دراسة إشكالية الحدود بين العلوم الإجتماعية كما طرحتها المدرسة التاريخية الحديثة.

لكن ماذا نقصد بالمدرسة التاريخية الحديثة؟ وماذا نقصد بإشكالية الحدود؟

إن المدرسة - أو بالأحرى المدارس - التاريخية الحديثة، اتجاه تجديدي عام عرفته بلدان أوروبا وأمريكا في بداية هذا القرن. ويدعو أصحاب هذا الاتجاه إلى تجاوز نمط الكتابة التاريخية الكلاسيكية، واعتماد نمط جديد في اختيار المواضيع ومناهج الدراسة. ويتفق أصحاب هذا الاتجاه كذلك على الدعوة إلى إزالة الحدود بين العلوم الاجتماعية المختلفة. وقد أطلق على الكتابة التاريخية التي ولدتها هذه الدعوة اسم التاريخ الحديث (The new history)، وهي تسمية بدأ استعمالها سنة 1912 في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ هذا الاتجاه يتقوى في هذا البلد خاصة على يد «بارنس» (H.E.Barnes) الذي ضمن آراءه الجديدة في كتابين مهمين نشر الأول منهما سنة 1919 تحت عنوان : «Psychologie and history» والثاني نشر سنة 1925 تحت عنوان : «The new history and the social»، ولم يكن إشعاع هذه الآراء محدودا في أمريكا، بل تعداها إلى البلدان الأوروبية. ونجد صدى هذا الأثر عند الفيلسوف الفرنسي «هنري بير» (Henri Berr) الذي بدأ يستعمل نفس المفهوم على أعمدة مجلة La synthèse "التركيب" التي كان لها - كما نعرف - الأثر الكبير على اختيارات المؤسسين الأوائل لمدرسة الحوليات الفرنسية. وقد تأثر هؤلاء المؤسسون أيضا بمحاولات التجديد في ميدان التاريخ، التي ظهرت في أوروبا على يد مؤرخين ينتمون إلى جنسيات مختلفة مثل «ڤيب» (Wiebe) الألماني[1] وهنري پيرين (H. Pirenne) البلجيكي و«هويزنگا» (Huizing) الهولندي[2] و«زنانييكي» (Znaniecki) البولندي[3].

وستأخذ بوادر تجديد الخطاب التاريخي هذه، مسارا جديدا في النصف الأول من هذا القرن، مع البروز القوي للعلوم الاجتماعية. وهكذا ستعرف المدرسة التاريخية الأمريكية الجديدة تطورا كبيرا حوالي سنوات 1940، ثم بعد الحرب العالمية الثانية،

نتيجة التقارب المتزايد بين صناعة التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى. فابتداء من سنة 1940 بدأ المؤرخون الأمريكيون يتحررون من التأثير الذي كان يمارسه عليهم «ماكس ڤيبر» (Max Weber) ومنهجه التحليلي، كما بدأوا يتبنون المفاهيم والأدوات المستعارة من علماء السوسيولوجيا، أمثال «لزار سفلد» (Lazarsfeld) و«پارسنز» (Parsons) و «ميرتون» (Merton)، وعلماء الاقتصاد مثل «كوزنيت» (Kuznets)، وعلماء السياسة مثل «ليپسيت» (Lipset). ولقد كان للنتائج الباهرة التي وصلت إليها العلوم الاجتماعية، الأثر الفعال على المؤرخين الذين عملوا على استعارة المناهج الأكثر دقة في هذه العلوم، كما عملوا على ملاءمتها لميدان التاريخ. وفي المقابل مكن هذا الاتجاه أخصائيي العلوم الإجتماعية من مراقبة وتمحيص تقنياتهم في البحث، خاصة منها تقنيات البحث الميداني ومناهجه في التكميم، تمحيصا تجريبيا، مع مقارنة نتائجها بنتائج المناهج التقليدية في ميدان التاريخ. وقد أدى كل هذا إلى إحداث ثورة داخلية في ميدان الكتابة التاريخية كان وراءها مؤرخون أمثال «جمس مالان» (James.C.Malin) و«طوماس كوشران» (Thomas Cochran) و «وليام أيدلوط» (William Aydelotte).

مثل حركة التجديد التاريخية في فرنسا اتجاه الحوليات. وهو اتجاه سيعرف في النصف الثاني من القرن العشرين انتشارا واسعا وإشعاعا تجاوز حدود فرنسا، إذ أصبح اتجاها كونيا يساهم في بلورته وانتشاره مؤرخون من مختلف الجنسيات. وسنعود إلى دراسة موقف هذه المدرسة من المسألة موضوع عرضنا، بعد تحديدنا لما نقصده بإشكالية الحدود بين العلوم الاجتماعية.

إشكالية الحدود، إشكالية منهجية - إبستيمولوجية قديمة - حديثة. وهي لا تخص العلوم الاجتماعية وحدها، بل تعم الحقل العلمي في شموليته. لأن التلاقح والاقتباس لا يتم بين العلوم الاجتماعية وحدها، بل يعم كذلك انتقال المناهج والنظريات بين العلوم الاجتماعية والعلوم المسماة "بالعلوم الحقة".

وقد بدأت مسألة الحدود هذه تطرح بحدة مع بروز هيمنة النموذج العلمي الفزيائي - الرياضي، ومحاولة العلوم الاجتماعية والإنسانية اقتباس هذا النموذج، رغبة في جعل الإنسان والمجتمع بكل أبعاده، موضوع دراسة علمية تجريبية موضوعية، على غرار ما يجري في دراسة الظواهر الطبيعية الفزيائية والرياضية. وقد أدت هذه النزعة إلى ظهور اتجاهات وضعية قوية كما هو الحال في علم النفس والسوسيولوجيا.

عرف التاريخ بدوره انتشار هذه النزعة التي كان لها الدور الكبير في المساعدة على ضبط وتقنين المنهجية التاريخية، خاصة مع المدرسة المسماة بالمدرسة المنهجية أو الوضعية، ابتداء من المؤرخ الألماني «ليوبولد فان رانكي» (Leopold Van Ranke) مرورا بالمؤرخ الفرنسي «جابرييل مونو» (Gabriel Monod) ثم فيما بعد مع مواطنه «شارل لانغلوا (Charles Langlois) و«شارل سينيوبوس» (Charles Seignobos).

رغم أهمية هذا الجانب في دراسة إشكالية الحدود بين العلوم، فهو لا يدخل في إطار موضوع عرضنا. إن إشكالية الحدود التي تعنينا هنا، هي تلك الإشكالية التي عرفها ميدان الدراسة التاريخية في النصف الأول من القرن العشرين، والتي تتعلق بمحاولة تحطيم الحدود بين ميدان التاريخ وميادين العلوم الاجتماعية الأخرى. وأثناء دراستنا لهذا الموضوع سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- كيف برزت نزعة تحطيم الحدود بين التاريخ والعلوم الاجتماعية؟
- ما هي أهم النظريات الداعية إلى توحيد التاريخ والعلوم الاجتماعية؟
- ما هي النتائج التي ترتبت عن هذه الدعوة فيما يخص الكتابة التاريخية؟
- كيف أصبحت الكتابة التاريخية بعد نجاح نزعة التقارب بين صناعة التاريخ وميادين العلوم الاجتماعية المختلفة؟

المدرسة التاريخية الفرنسية الحديثة نموذجا.

سبقت الإشارة إلى أن موجة التجديد في ميدان التاريخ كانت موجة عامة عرفتها معظم دول أوروبا وأمريكا. وقد أشرنا إلى بعض المحاولات في هذا المقال، سواء عند بعض المؤرخين الأوروبيين، أو في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبقى مدرسة الحوليات في هذا الباب أهم إنجاز عرفته الكتابة التاريخية في هذا القرن. ولقد دفعنا إلى اختيارها كنموذج لدراسة موضوعنا عدة اعتبارات أهمها :

- استئناس المؤرخين المغاربة بأعمال أعلام هذه المدرسة.
- هيمنة هذا الاتجاه على الكتابة التاريخية في المؤسسات الجامعية وعلى اتجاهات البحث التاريخي في فرنسا.
- إشعاع مدرسة الحوليات خارج فرنسا إلى حد دفع المؤرخ الإيطالي «آرنالدو

موميگليونو» (Arnaldo Momigliano)، وهو مرجع أساسي في ميدان التاريخيات، إلى القول سنة 1961، ب «أن مدرسة الحوليات هي بصدد احتلال المكانة التي كانت تحتلها سابقا المدرسة التاريخية الألمانية في أوروبا».

- ظهور اتجاهات "حولية" خارج فرنسا. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الأثر الواضح للحوليات على أصحاب المجلة الانجليزية Past and present التي بدأت تصدر سنة 1952، كما يمكن الإشارة كذلك إلى الدراسات الأمريكية-الانجليزية المسماة بالدراسات المقارنة في ميداني التاريخ والسوسيولوجيا «Comparative Studies in Sociolo-gie and History» وهي مدرسة بدأت تعرف انتعاشا كبيرا منذ سنة 1957.

- مساهمة مؤرخين من جنسيات مختلفة في إغناء اتجاه الحوليات عبر العالم. ويكفي هنا تصفح الأعداد الأخيرة لمجلة الحوليات، لإدراك الدور الذي أصبح يلعبه هؤلاء المؤرخون، في إغناء محتوى المجلة، أو في متابعة كتابات مؤرخين عالميين في ميادين التاريخ الجديدة، مثل ميدان التاريخ الإثنولوجي أو الأنطربولوجية السياسية التاريخية.

- تنوع وغنى هذه المدرسة إذ يمكن الكلام بصددها عن اتجاهات تاريخية جديدة عوض حصر الموضوع في مدرسة تاريخية واحدة.

مشاريع الوحدة بين العلوم الإجتماعية.

إن الدعوة إلى توحيد العلوم الإجتماعية، والعمل على بناء علم اجتماعي واحد يجمعها جميعا، كانت منتشرة في الثلث الأول من القرن العشرين. ولقد كان وراءها مفكرون ينتمون إلى مجالات مختلفة، أثروا بشكل كبير على مؤسسي المدرسة التاريخية الجديدة الذين تبنوا بدورهم هذه الدعوة. ويمكن الإشارة في هذا الباب إلى عمل الجغرافي الفرنسي «فيديل دولابلاش» (Vidal de la Blanche) وتأثيره على مؤسسي مدرسة الحوليات الذين تبنوا تصوره الشمولي لدراسة الظاهرة الإجتماعية، وربطه بين مفهوم الزمن ومفهوم المجال، وكذا ربطه بين دراسة المجموعات البشرية ودراسة الوسط الطبيعي، وهو ربط نلاحظه في أهم أعمال أعلام مدرسة الحوليات سواء عند «لوسيان فيفر» أو عند «مارك بلوخ» وبصفة خاصة عند «فيرناند بروديل». إضافة إلى هذا العمل نلاحظ كذلك بروز مشاريع توحيدية أخرى كان لها صدى أعم وأقوى. وسنركز في عجالة على محاولتين مهمتين لعبتا دورا أساسيا في صياغة مشروع الحوليات.

1 ـ مشروع الفيلسوف «هنري بير» (Henri Berr).

كان الفيلسوف "هنري بير" من أعلام الفكر الفرنسي في بداية هذا القرن. وقد ساعده فكره الموسوعي، ومعرفته العميقة بالتاريخ والعلوم الاجتماعية، على بناء نظرية شاملة لتطور الإنسان، كان لها الصدى الواسع لدى أهم المفكرين الفرنسيين في ذلك الوقت. ففي سنة 1900 أنشأ مجلة مهمة أطلق عليها اسم "مجلة التركيب" (la Revue de la synthèse)، أصبحت ملتقى هؤلاء المفكرين. وهكذا اجتمع حولها مفكرون متعددو التخصصات أمثال "دوركهايم" (السوسيولوجيا) و"سميان" (الاقتصاد) و"ڤالون" (السيكولوجيا) و"لوسيان فيڤر" (التاريخ). وكان "هنري بير" من الأوائل الذين قاموا بنقد "المدرسة المنهجية" في التاريخ، إذ أنه، رفض اعتبار التاريخ مجرد تمرين في التحقيق، ونظر إليه باعتباره الأرضية التي يقوم عليها علم تقدم الإنسانية. وقد أثرت نظرية "بير" هذه على كثير من المفكرين في هذه الفترة، وكان بينهم المؤرخان "لوسيان فيڤر" و"مارك بلوخ" مؤسسا مجلة الحوليات اللذان كانا في البداية من جملة الباحثين العاملين داخل مجلة التركيب[4]، إذ قام "فيڤر" منذ 1905، بتنشيط فرع خاص بالتاريخ الجهوي داخل هذه المجلة، كما أن "بلوخ" بدأ ينشر مقالاته على أعمدة المجلة سنة 1912[5]. ولقد استمر "فيڤر" في المساهمة في أعمال مجلة التركيب إلى غاية سنة 1939، رغم أنه قد أسس صحبة بلوخ مجلة الحوليات منذ سنة 1929.

كانت "مجلة التركيب" هذه إذن، محطة رئيسية في المسار الفكري لمؤسسي مجلة الحوليات. فداخلها تعرف "لوسيان فيڤر" و"مارك بلوخ" على أفكار "هنري بير" التي كانت تدافع عن فكرة أساسية مؤداها أن مصير التاريخ ـ الذي هو حصيلة التجارب الإنسانية ـ هو أن يكون علم العلوم، ذلك أن "بير" كان له تصور خاص لوحدة العلوم الاجتماعية، وهو تصور مخالف للتصور الذي كان يدعو إليه السوسيولوجيون "الدوركايميون". وقد عبر "بير" عن تصوره هذا سنة 1900 في التقديم الذي كتبه في العدد الأول من مجلة التركيب. ثم فصّله بشكل واضح في كتاب نشره تحت عنوان "التركيب في التاريخ" (La synthèse en histoire) . وتقوم وحدة العلوم الاجتماعية ـ في تصور "بير" ـ على إعطاء الأهمية للمعطيات السيكولوجية في الحياة الاجتماعية. وبذلك خالف المنظور "الدوركايمي" الذي كان يدعو إلى النظر إلى الواقع الاجتماعي كشيء. هذا التأكيد من طرف "بير" على أهمية البعد السيكولوجي الاجتماعي، وعلى

دور التصورات في سلوك الأفراد والجماعات، فتح بابا جديدا في ميدان الكتابة التاريخية سيعرف فيما بعد تحت اسم "تاريخ الذهنيات". وقد كان "لوسيان فيفر" من أوائل المؤسسين لهذا التخصص الجديد، إذ أنه ألف ـ تحت تأثير أفكار "هنري بير" ـ كتابين يعتبران لحد الآن مرجعين أساسيين في هذا الباب. ونقصد بذلك المؤلف الذي خصصه لـ" مارتن لوثر" سنة 1928 تحت عنوان "Un destin : Martin Luther" والكتاب الذي ألفه سنة 1942 عن ديانة "رابلي" وقضية الإلحاد في القرن السادس عشر تحت عنوان :

"Le problème de l'Incroyance au XVI° siècle : La religion de Rabelais"

2 ـ مشروع السوسيولوجيا الدوركايمية.

مثلت السوسيولوجيا الدوركايمية إحدى اللحظات الأساسية في تاريخ الفكر الاجتماعي عامة، وفي تاريخ السوسيولوجيا الفرنسية خاصة. ولقد تميز ظهور هذه المدرسة بمحاولة "إميل دوركايم" (Emile Durkheim) إعادة تشكيل العلوم الاجتماعية في صورة جديدة تتخذ شكل بناء اجتماعي عام يكون بمثابة علم العلوم، يتم داخله ذوبان كل التخصصات الأخرى ومن ضمنها التاريخ. وقد صاحب هذه الدعوة توجيه نقد لاذع للمؤرخين وللمدرسة التاريخية الفرنسية القائمة آنذاك، وهي "المدرسة المنهجية" الممثلة في المؤرخ الفرنسي "شارل سينيوبوس". وقد لخص "دوركايم" موقفه من التاريخ في المجلة التي كان يصدرها تحت عنوان "السنة السوسيولوجية" (L'Année sociologique). حيث كتب يقول في أحد أعدادها سنة 1896 :

«التاريخ لا يمكنه أن يكون علما إلا إذا قام بالتفسير، ولا يمكن للتاريخ أن يفسر إلا عندما يقوم بالمقارنة، وعندما يقوم التاريخ بعملية المقارنة فإن التمييز بينه وبين السوسيولوجيا ينعدم».

أفكار دوركايم هذه سواء فيما يتعلق بالعلم الشامل أو فيما يخص الموقف من التاريخ ستجد في "فرانسوا سيميان" (François Simiand) أحد المدافعين عنها الأكثر حماسة في بداية هذا القرن. ففي سنة 1903 كتب مقالا في "مجلة التركيب" تحت عنوان "المنهجية التاريخية والعلم الاجتماعي" (Méthode historique et science sociale)(6) ضمنه أهم الانتقادات الموجهة للمنهج التاريخي التقليدي كما لخصه وقدمه "شارل

سينيبوس" في كتابه المنشور سنة 1901 تحت عنوان La méthode historique appliquée aux sciences sociales . في نفس المقال قدم سيميان تصوره عن العلم الاجتماعي الشامل، وكيفية إدماج جميع العلوم الاجتماعية ضمن هذا العلم الاجتماعي، الذي تصوره في صورة علم العلوم الذي تفقد داخله كل التخصصات، جميع ما بينها من الاختلافات، إذ تصبح ذات موضوع واحد ومنهج واحد. وفي نفس الإطار قام "سيميان" بانتقاد ما سماه ب "أوثان قبيلة المؤرخين" (Les idoles de la tribu des historiens). وهو يقصد بذلك تقديس المؤرخين التقليديين في كتاباتهم "الفرد" و"السياسة" و"الكرونولوجية". فالسياسة، حسب سيميان، كونت عند المؤرخين منذ القدم، الموضوع المتميز، والعنصر الأساسي، الذي سيطر على أعمالهم. فبالغوا في الاهتمام بأحداثها ورجالها ومغامراتهم الديبلوماسية والعسكرية. يؤاخذ "فرنسوا سيميان" على المؤرخين كذلك تركيزهم على الفرد، وتصوير التاريخ كأنه تاريخ أفراد منعزلين عن بيئتهم ووسطهم، عوض الاهتمام بالمجتمع وبالفرد داخل هذا المجتمع. نفس النقد يوجهه "سيميان" إلى تركيز المؤرخين على "الكرونولوجيا"، وهو عيب يجعل المؤرخ في نظر "سيميان" يضيع في محاولات عقيمة في البحث عن الأصل والتركيز على الأحداث الجزئية، والاستثناء، عوض البدء بدراسة الظواهر الاجتماعية، والإنسان "العادي" في حياته اليومية. وقد عمل "سيميان" جاهدا على تحويل التاريخ من دراسة للفرد تهتم بالأبطال وبالعظماء، إلى علم وضعي يهتم بدراسة الأحداث الاجتماعية المنتظمة. ورأى "سيميان" أن التاريخ في صورته الجديدة سيلعب دورا أساسيا داخل العلم الاجتماعي العام. هذا الدور يتجلى في كون التاريخ سيمنح علم العلوم الاجتماعية العمق الزمني لدراسة المجتمع الإنساني، كما أن استحضار وقائع الماضي سيمنح الباحثين الاجتماعيين مختبرا ضروريا لتمحيص الفرضيات، وهو تمحيص لا يمكن لأي علم وضعي القيام بدونه. وهكذا يجمع علم الاجتماع الشامل بين المقاربة التزامنية (synchronique) والمقاربة التعاقبية (diachronique) للواقع الاجتماعي التي تسعى إلى إدراك العلاقات الثابتة (القوانين) في هذا الواقع.

وبالطبع فإن المؤرخين الكلاسيكيين تلقوا بكثير من البرودة دعوة سيميان هذه. غير أن موقف المؤرخين المجددين كان على العكس من ذلك تماما، إذ يمكن القول بأن أفكار "فرنسوا سيميان" أصبحت بمثابة برنامج عمل لهؤلاء المجددين، كما أنها أصبحت مصدر أهم الانتقادات التي وجهوها إلى صناعة التاريخ التقليدية.

3 - مشروع الحوليات.

لم يكتب النجاح لمشروع المدرسة السوسيولوجية الدوركايمية لتوحيد العلوم الاجتماعية في علم واحد. وهذا راجع لعدة أسباب أهمها :

1 - تفكك المدرسة الدوركايمية ومجموعة مجلة "السنة السوسيولوجية" في صيغتها الأولى بعد وفاة "دوركايم" سنة 1917.

2 - وفاة كثير من أعضاء الحلقة الدوركايمية خلال الحرب العالمية الأولى.

3 - نزعة الهيمنة التي طبعت هذا المشروع السوسيولوجي لأنه كان دعوة استكبارية للقضاء على كل التخصصات الاجتماعية لصالح بناء علم اجتماعي واحد هو علم السوسيولوجيا.

لكن هذا الفشل لم يؤد مع ذلك إلى موت فكرة توحيد العلوم الاجتماعية التي كانت وراءه، ذلك أن مدرسة الحوليات أخذت مشعل هذه الفكرة وعملت على تحقيقها، وإن كان ذلك قد تم في صورة تختلف عن الصورة التي تصورها السوسيولوجيون الدوركايميون.

احتفظ أصحاب الحوليات بالهدف الأساسي للمشروع وهو العمل على تكسير الحدود الجامدة بين العلوم الاجتماعية. ولقد أطلق "بروديل" على مشروع المؤرخين نعت "سوق العلوم الاجتماعية المشتركة"(7) تشبيها لها بالسوق الاقتصادية التي كان رجال السياسة يعملون على إقامتها بين الدول الأوروبية. ونجد على لسان "بروديل" كثيرا من العبارات المستعارة من هذا الميدان، مثل مصطلحات الرسوم الجمركية والاتفاقيات الثنائية والتبادل وغيرها من العبارات كناية على الخطوات التي يجب على العلوم الاجتماعية قطعها لبلوغ هدفها في التقارب والوحدة.

تأثرت مدرسة الحوليات تأثرا كبيرا بمشروع "فرنسوا سيميان" السابق الذكر. وقد قام "بروديل سنة 1960 بإعادة نشر مقال "سيميان" الشهير على أعمدة مجلة الحوليات مما يدل على أن المشروع بقي يتمتع براهنيته، كما يدل على أن اختيارات أصحاب الحوليات النظرية تدخل ضمن نفس المشروع.

كما أن أصحاب الحوليات تبنوا كذلك الانتقادات التي وجهها "سيميان" لأصحاب المدرسة التاريخية التقليدية، خاصة فيما يتعلق بما سماه بأوثان قبيلة المؤرخين الثلاثة : السياسة، الفرد، الكرونولوجيا. وهي العناصر التي حاول أصحاب المدرسة

التاريخية الجديدة تخليص الكتابة التاريخية من هيمنتها. نقد سيميان لم يقتصر على هذا الجانب في الصناعة التاريخية، بل اهتم كذلك بنوعية خطابها العلمي وقد وجه نقده في هذا الباب بصفة خاصة إلى ما اعتبره أصحاب "المدرسة الوضعية" بالمنهجية العلمية والذي رأى فيه "سيميان" نوعا من السذاجة القائمة على الاعتقاد بإمكانية بناء الحقيقة التاريخية الموضوعية باقتصار المؤرخ على توظيف الوثيقة التاريخية. هذه المنهجية التي قدمها "سينيوبوس" على أنها المنهجية العلمية المثلى لا تتعدى في نظر "سيميان" كونها تقنيات نقدية لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى مكانة العلم الموضوعي، لأنها مجرد طريقة من طرق المعرفة، أما بناء علم اجتماعي يستحق هذا الاسم فهو يتطلب معطيات نظرية واختيار فرضيات تحتاج إلى المراقبة. وفي هذه الحالة، فإن الواقعة المنعزلة لا تعني شيئا إذا لم يتم إدماجها في سلسلة من العلاقات المنتظمة. الزمن بدوره، في إطار هذا التصور الاجتماعي للتاريخ، يكف عن أن يكون مجرد إطار كرونولوجي ملزم ليصبح إطارا تتم التحولات داخله، كما يكون بمثابة المختبر الذي يقوم فيه الباحث الاجتماعي بتمحيص فرضياته، اعتمادا على المقارنة ومتابعة منطق الثوابت وحركة التغير. وبعبارة أخرى فإن الفرضيات التي تتم بلورتها في الميادين السوسيولوجية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية، تجد في التاريخ ـ الذي لا يختلف في طبيعته عن هذه المقاربات ـ مختبرا يقوم على توظيف الزمن التاريخي، لفهم الظواهر التي لا يمكن للعاملين في هذه الحقول تكرارها، على غرار ما يعمله أصحاب "العلوم الحقة" الذين يمكنهم تكرار تجاربهم إلى ما لا نهاية، كلما أرادوا تمحيص نظرياتهم وفرضياتهم. دور التاريخ في هذا المشروع، كما نرى، دور مهم لكنه ليس دورا مركزيا.

لم يعرف هذا المشروع النجاح نظرا للأسباب التي سبق ذكرها، كما أن نزعة الهيمنة التي تميزت بها السوسيولوجيا في هذه الفترة لم تساعد على تقبل مشروعها، لأنه كان في النهاية عبارة عن دعوة إلى القضاء على كل التخصصات الاجتماعية لصالح بناء علم اجتماعي جديد، تحت راية علم السوسيولوجيا.

أعاد مؤرخو الحوليات الحياة إلى مشروع المدرسة الدوركايمية، ولكن في صيغة أكثر تواضعا، تعترف بأهمية كل التخصصات الاجتماعية، في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى التقارب بين كل العلوم الاجتماعية، وذلك بتكسير الحدود الجامدة القائمة بينها.

وبالرغم من تبني مشروع الحوليات ضمنيا لكثير من أفكار "سيميان"، فقد حاول

في نفس الوقت تقديم نموذج تاريخي خاص ومتميز في سعيه لتوحيد عمل العلوم الاجتماعية. ويظهر هذا التمييز بصفة خاصة في الأساس الذي حاول إقامة هذه الوحدة عليه مقارنة بأساس مشروع "سيميان".

تقوم وحدة العلوم الاجتماعية عند هذا الأخير، على أساس وحدة المنهج، وهذا ما دفع "سيميان" إلى دعوة المؤرخين إلى حذو حذو العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك عن طريق إعادة صياغة منهجية العمل في ميدان التاريخ في صورة تسمح له باستعمال الطرق المتبعة في ميدان العلوم الاجتماعية. أما فكرة وحدة العلوم عند مؤسسي الحوليات، فهي تقوم على وحدة الموضوع، وهو الإنسان. وهذا يفترض وجود مقاربات مختلفة لهذا الموضوع، مما يعطي لمسألة التداخل بين التخصصات أهمية خاصة، في الوقت الذي لا يعطي فيه "سيميان" أية أهمية لهذه القضية، لأنه يهتم ببناء مرجعية منهجية عامة، تكون بمثابة النموذج الأعلى للمنهجية العلمية.

تميز مشروع الحوليات في هذا الباب بكثير من التواضع، إذ أن أصحاب هذا المشروع لم يقوموا بالدعوة إلى ذوبان العلوم الاجتماعية داخل علم واحد منها، بل عملوا فقط على تكسير عقلية الجمود والتخصص الضيق.

ومثلت سنة 1929 مرحلة أساسية في إنجاز مشروع التقارب بين العلوم الاجتماعية من طرف المؤرخين المجددين. ففي هذه السنة قام "لوسيان فيفر" و"مارك بلوخ" بإخراج مجلة الحوليات إلى الوجود.. وقد عملت هذه المجلة منذ تأسيسها على تحقيق هدفين اثنين :

1 ـ الانتقال من مرحلة النقاش النظري (مرحلة مجلة التركيب) إلى مرحلة الإنجاز الفعلي لمشروع التوحيد بين العلوم الاجتماعية سواء بواسطة إنجاز الأعمال الفردية أو عن طريق تشجيع المشاريع الجماعية.

2 ـ تكسير عقلية التخصص الضيقة وفتح المجال للتعاون وتبادل الخبرات بين مختلف العلوم الاجتماعية.

ولتجسيد هذا التوجه قام مؤسسا مجلة الحوليات بإشراك متخصصين من مختلف المشارب ضمن فريق عمل المجلة، وهكذا وبالإضافة إلى المؤرخين (M. Bloch, L. Febvre, H. Hauser, H. Pirenne, G. Espinas, A. Piganiol) ضمت هيئة تحرير المجلة باحثين من السوسيولوجيا (M. Halbwachs) والجغرافية (A. Demangeon) والعلوم السياسية (A. Siefried).

وهنا يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين بالنسبة لهذا الاتجاه. النقطة الأولى هي أن الحوليات لا تمثل مدرسة، أي أن أصحابها لم تكن تجمعهم فلسفة عامة أو نظرية خاصة، بل كانوا يمثلون اتجاها يجمعه هدف واحد هو تكسير عقلية التخصص الضيقة، وإعطاء صناعة التاريخ أبعادا جديدة، إن على مستوى الموضوع أو على مستوى المنهج. وهذا ما يفسر ظهور كثير من المدارس والتوجهات داخل هذا الاتجاه، يمثلها مؤرخون بارزون يعلنون جميعهم انتماءهم لروح مشروع الحوليات.

النقطة الثانية تتعلق بنظرة أصحاب الحوليات للكتابة التاريخية على أنها كتابة خاضعة بدورها للتاريخ، أي أنها كتابة قابلة للتجديد باستمرار، وأنها كتابة ترفض الانغلاق في قوالب جامدة. وهذا ما يفسر ما أشرنا إليه سابقا من أن الحوليات عرفت بروز مدارس واتجاهات متعددة خلال تاريخها الطويل. ويكفي هنا الرجوع إلى العناوين المختلفة التي أخذتها هذه المجلة خلال السبعين سنة من حياتها، لإدراك طابع التجديد المستمر الذي طبع عمل أصحاب هذه المجلة. فالعناوين المختلفة هنا تحيل على التحولات النظرية والمنهجية الأساسية في حياة هذا الاتجاه التاريخي. ويكفي لإدراك ذلك، التمعن في دلالة هذه العناوين وتطورها. وهذه هي العناوين التي حملتها المجلة منذ تأسيسها إلى اليوم.

- سنة 1929: Les Annales d'histoire économique et sociale
- من سنة 1939 إلى سنة 1941 : Annales d'histoire sociale
- من سنة 1942 إلى سنة 1944 : Mélange d'histoire sociale

تم هذا التغيير الأخير تحت ضغط إدارة "فيشي" المعادية للسامية، والتي فرضت إلغاء اسم "مارك بلوخ" من غلاف المجلة. لكن "بلوخ" سيستمر في المساهمة في الحوليات تحت اسم مستعار هو اسم "Marc Fougere".

- 1945 العودة إلى استعمال اسم المجلة السابق : Annales d'histoire sociale
- سنة 1946 أصبحت المجلة تحمل اسم :

Annales : Economies, Sociétés, Civilisations

- ابتداء من سنة 1994 أصبحت المجلة تحمل اسم :

Annales, histoire, sciences sociales

مسيرة هذه المجلة تعكس مسيرة هذا الاتجاه النظرية والمنهجية، وقد شكل العمل من

أجل التقريب بين العلوم الاجتماعية الهدف الأساسي لهذه المسيرة. وهذا هو ما سميناه بمشروع وحدة العلوم الاجتماعية عند [مدرسة] الحوليات. وهي وحدة، تقوم على وحدة الموضوع، كما أنها تفترض التكامل بين كل التخصصات التي تدرسه.

يقوم مشروع الحوليات كذلك على فكرة العمل الجماعي، وعلى أهمية تكوين فرق بحث متعددة التخصصات، لدراسة إشكالية واحدة من جميع الزوايا. فلم يعد مطلوبا من العلوم الاجتماعية أن تقلد نموذجا ما، بل أصبح المطلوب هو الاستغلال المفيد لمكتسبات كل تخصص على أنها مكتسبات لكل التخصصات. إن تصور العلاقة بين العلوم الاجتماعية لم يعد مع أصحاب الحوليات يقوم على تبني مرجعية معيارية منهجية، بل أصبح يقوم على مشروعيه استعارة طرق البحث والمفاهيم المستعملة داخل كل التخصصات.

هذا الانفتاح من طرف مؤرخي الحوليات على التخصصات الاجتماعية المختلفة الأخرى، كان له أكبر الأثر على صناعة التاريخ. فالتجديد لم يلحق موضوع ومنهج المؤرخ فحسب، بل أثر في عقلية المؤرخ ذاتها. فهذا الأخير أصبح مستعدا لتقبل كل مستجدات محيطه العلمي. وكما قال "بروديل" فإن «التاريخ ربما لأنه أقل العلوم بناءا ـ يقبل كل دروس جيرانه ويعمل على تطبيقها»[8]. وفي نفس المعنى يضيف "بروديل" : «التاريخ عندي هو حصيلة كل التواريخ الممكنة ـ جميع المهن وجميع وجهات النظر بالأمس واليوم وغدا»[9]. وكلام "بروديل" هذا يلخص هدف الحوليات في السعي إلى توحيد العلوم الاجتماعية. وهذه الفكرة نجدها عند جميع أعلام هذا الاتجاه. عند المؤسسين كما عند المتأخرين، فالجميع يؤكد أن وحدة العلوم الاجتماعية تقوم على أساس وحدة الموضوع، أي وحدة الاجتماعي (Le social) بغض النظر عن اختلاف المقاربات التي تقوم بدراسته، فالتداخل بين هذه التخصصات شيء يفرضه واقع موضوع دراساتها، وليس فكرة يمكن أن تفرض عليها من الخارج. يقول "بلوخ" في هذا الصدد : «ليس هناك إلا علم واحد للإنسان في الزمن. وهذا العلم يحتاج باستمرار إلى ربط دراسة الأموات بدراسة الأحياء»[10]. وفي نفس المعنى يقول المؤرخ "فردريك مورو" : «إن التاريخ هو إسقاط للعلوم الاجتماعية على الماضي»[11]. كان "فيرنان بروديل" من أشد المتحمسين لهذه الفكرة، إذ لم يتوقف قط عن الدعوة إلى وحدة العلوم الاجتماعية وإلى تجاوز الحدود المصطنعة بينها، كما أنه كان على وعي تام بانعكاسات

هذه الدعوة على طبيعة عمل المؤرخين في نفس الوقت الذي رأى فيه أن التاريخ كان أكبر المستفيدين من هذا التلاقح بين العلوم الاجتماعية. وقد كان ميلاد الحوليات ترجمة لهذا التحول في طبيعة عمل المؤرخ، إذ أن المؤرخ أصبح مع ميلاد هذه المجلة يشتغل كذلك بالاقتصاد والأنطربولوجية والديموغرافية وعلم النفس واللسانيات... الخ. هذا التحول جعل من التاريخ حسب هذا التصور علما مرنا ومتفتحا[12]. وباختصار فإن التاريخ، يقول بروديل : «أراد أن يصغي باهتمام لكل علوم الإنسان. وهذا أعطى لمهنتنا حدودا واهتمامات غريبة. لهذا لا يمكن أن نتصور أن توجد اليوم بين المؤرخ وملاحظ العلوم الاجتماعية نفس الحدود والاختلافات التي كانت توجد بينهما بالأمس، إن كل العلوم الاجتماعية بما فيها التاريخ تتبادل التأثير بينها. إنها تتكلم ويمكنها أن تتكلم نفس اللغة»[13].

الصورة الجديدة لصناعة التاريخ.

لقد كان للتصور الجديد للتاريخ انعكاسات جمة على صناعة المؤرخ ويمكن حصر هذه الانعكاسات في عنصرين أساسيين كان لهما أكبر الأثر في تجديد ميدان الدراسات التاريخية.

1 ـ إن إلغاء الحدود بين التاريخ والعلوم الاجتماعية أدى إلى بروز تخصصات ثنائية المشارب مثل الديموغرافية التاريخية، التاريخ الاقتصادي، التاريخ الاجتماعي... الخ. هذا التزاوج بين التخصصات مكن أخصائيي العلوم الاجتماعية من الاستفادة من خزان المعلومات التي يحتوي عليها الأرشيف التاريخي، كما مكن المؤرخ في نفس الوقت من الاستفادة من المفاهيم والمناهج السائدة في هذه العلوم.

2 ـ استعارة المفاهيم وتبني المناهج والتقنيات المستعملة في هذا العلم الاجتماعي أو ذاك، أدى إلى بروز تخصصات جديدة في ميدان التاريخ مثل تاريخ الذهنيات والتصورات أو تاريخ المؤسسات والمعتقدات أو تاريخ السلطة.

ونتيجة لهذا التحول العميق عرف ميدان التاريخ تغيرا شاملا يمكن تلمس ملامحه في ثلاث مستويات أساسية :

ـ الإشكالات : ظهر الاهتمام بإشكاليات جديدة، مثل الاهتمام بإشكالية التكميم وإشكالية التنظير في التاريخ ومسألة كتابة تاريخ الشعوب ذات الثقافة الشفاهية...الخ.

- المقاربات : بروز مقاربات جديدة تعتمد على الطرق الإحصائية والرياضية والأنطربولوجية والأركيولوجية المختلفة.

- المواضيع : ظهور مواضيع جديدة في ميدان الكتابة التاريخية مثل مواضيع الطقس والموت واللاشعور والجسد والمطبخ والفيلم والعيد والضحك وغيرها.

هذه التحولات الأساسية أعطت للتاريخ وجها جديدا يمكن أن نتلمس بعض ملامحه في العناصر التالية :

أ- التمييز بين الكتابة التاريخية الحديثة والكتابة التاريخية التقليدية :

دعت المدرسة التاريخية الحديثة، كما رأينا، إلى تكسير الحدود بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وقد أدى نجاح هذه الدعوة إلى بروز حدود جديدة. لكن هذه الحدود هي حدود أقامها أصحاب الاتجاه الجديد بين التاريخ في شكله الجديد والتاريخ في شكله التقليدي. وإذا ما أردنا تلخيص أهم العناصر التي انتقدتها المدرسة الحديثة والتي عملت على تجاوزها، فإننا يمكن أن نحددها فيما يلي :

1 - اهتمام التاريخ التقليدي بالموضوع السياسي الحدثي وما يحيط به من تاريخ عسكري وديبلوماسي.

2 - الاهتمام بالأحداث المنفردة المنعزلة والقصيرة المدى، أي الاهتمام بأحداث السطح وزمن المدة القصيرة.

3 - الاعتماد على التفسير السيكولوجي البسيط لسلوك الأفراد والأبطال.

4 - استعمال أسلوب الرواية الأدبية والسرد السطحي البسيط.

5 - التركيز على الشخصيات و«الأبطال».

6 - الاستعمال الضيق لمفهوم الوثيقة وقصره على الوثيقة الرسمية المكتوبة.

كل هذه الانتقادات كانت نتيجة ذلك التداخل الذي أصبح بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وهو تداخل أدى إلى تحول في تصور المؤرخ لعمله، إذ أصبح التصور الجديد يخالف التصور القديم في جميع المستويات. وهكذا تم :

1 - تحويل اهتمام المؤرخ من الخاص إلى العام ومن الفرد إلى المجتمع.

2 - تحويل الاهتمام من الأحداث إلى الثوابت.

3 - التخلي عن أسلوب الرواية وتبني أسلوب التحليل.

4 ـ تعويض لغة العموم بلغة العلوم، وهي لغة مشتركة بين العلوم الإجتماعية.

5 ـ تبني المقولات النظرية التي فرضت نفسها في ميدان العلوم الاجتماعية مثل مقولة الطبقة والبنية والظرفية والنخبة...الخ.

6 ـ تبني المفاهيم الكمية والتقنيات السيكولوجية وأساليب التحليل الحسابي وطرق الإحصاء والعينات...

إضافة إلى هذه التغيرات يمكن كذلك تسجيل تحولين أساسيين في صناعة التاريخ الجديدة، وهما تحولان مسا :

1 ـ مفهوم الوثيقة، وهي أساس عمل المؤرخ، إذ اتسع مجالها كثيرا، وباتساع هذا المجال اتسع كذلك ميدان التاريخ إلى كل المواضيع.

2 ـ مفهوم الزمن : وهو المفهوم المركزي في صناعة التاريخ، عرف بدوره تغيرا وتوسعا لخصه «بروديل» في «ثلاثية الحقبة» التي أقام على أساسها التمييز بين ثلاثة مستويات من التاريخ، وهي :

ـ التاريخ البنيوي، وزمنه هو زمن المدة الطويلة، وهو زمن بطيء يتناسب وإيقاع التغييرات الجيولوجية والذهنية.

ـ التاريخ الظرفي، وهو تاريخ المدة المتوسطة وزمن التحولات السوسيولوجية.

ـ التاريخ الفردي، وهو زمن المدة القصيرة، وزمن الأحداث السياسية والعسكرية والديبلوماسية.

ب ـ ظهور التاريخ الإشكالي :

نتيجة التحولات السابقة بدأ الكلام داخل صناعة التاريخ عن التاريخ الإشكالي (L'Histoire problème)، وهو مصطلح يستعمل لتمييز بين التاريخ في حلته الجديدة والتاريخ السردي في شكله القديم، وهناك من يطلق عليه اسم "التاريخ الفكري" (L'Histoire intellectuelle) أو "التاريخ المفهوماتي" (L'histoire conceptuelle).

يعرف «فرانسوا فيري» (François Furet) هذا التاريخ اعتمادا على العناصر التالية :

1 ـ تاريخ يعطي أهمية قصوى لصياغة الإشكاليات صياغة نظرية محكمة.

2 ـ صياغة الإشكالية هي التي تتحكم في اختيار الوثائق.

3 ـ الإطار الزمني، أو الحقبة، لا يتحكم في توجيه عمل المؤرخ، بل إن المؤرخ هو الذي يصبح متحكما في الحقبة من خلال إشكاليته النظرية.

4 ـ عمل المؤرخ وإشكاليته متجذران في الحاضر، لأن الإشكالية ومفاهيم العمل التاريخي مرتبطة بهذا الحاضر، وليست مرتبطة بماض يعمل المؤرخ على إحيائه.

5 ـ "التاريخ الإشكالي" تاريخ تنظيري يعمل على بناء معطياته على أساس الأسئلة التي يقوم المؤرخ ببنائها بناءا نظريا محكما.

ويلخص "فراسوا فيري" تصوره هذا للتاريخ في العبارة التالية : «صناعة التاريخ بالنسبة إلي، صناعة لا تنفصل عن العمل على فهم العالم الحاضر، هذا العالم الذي يعطي لهذه الصناعة التاريخية مبرر وجودها وأسئلة عملها»[14].

هذا التصور للتاريخ يتعارض تمام التعارض مع التاريخ السردي، إذ أن عملية كتابة التاريخ في هذا الإطار الأخير عبارة عن مجرد رواية حدث تاريخي أو كما يقول «فرانسوا فيري» :

«Faire de l'histoire, c'est raconter une histoire»[15].

وهو ينتقد بذلك نوعا من الكتابة التاريخية القائمة على رواية الأحداث، كما هو الحال مثلا في التاريخ السياسي البيوغرافي الذي يقبل عليه الجمهور بكثرة، وقد تخلى المؤرخ المحترف عن هذا النوع من الكتابة التاريخية التي أصبح يمتهنها بصفة خاصة الصحفيون ورجال السياسة، كما تخلى عن موضوع هذا التاريخ وهو الحدث، وكذا عن منطق التاريخ السردي القائم على الربط السببي التبسيطي بين اللاحق والسابق في إطار تطور خطي بسيط للزمن.

ج ـ جدلية الحاضر والماضي.

يمكن أن يُعتبر الربط بين الحاضر والماضي أهم تجديد أدخله مؤرخو الحوليات في ميدان الدراسات التاريخية. فعندما نتصفح الأعداد الأولى لمجلة الحوليات، نلاحظ الاهتمام الكبير الذي كانت تعطيه لقضايا الساعة مثل مسألة الأزمة في مظاهرها المالية والفلاحية والاقتصادية، وقضية البطالة وظهور النازية ومسألة التخطيط في النظام السوفياتي. وكانت هذه المواضيع تشغل نصف حيز المجلة إلى حدود سنة 1939. واهتمت المجلتان المنافستان للحوليات، (أي : مجلة «La Revue d'histoire moderne et contemporaine» ومجلة «La Revue historique»)، كذلك بالتاريخ المعاصر من خلال

دراسة التاريخ السياسي والديبلوماسي. إلا أن اهتمام أصحاب الحوليات بالحاضر اهتمام مخالف في مقاربته للحاضر، اهتمام يختلف نوعيا عن غيره، إذ أن منظري التاريخ الجديد ربطوا ربطا نظريا محكما بين الحاضر والماضي. وهو ربط سعى بصفة خاصة إلى تجاوز الانتقادات التي كان علماء السوسيولوجيا والأنثربولوجيا يوجهونها للتاريخ، وإلى وضع حد لذلك النقاش العقيم بين دعاة دراسة الماضي ودعاة دراسة الحاضر، وفي هذا الصدد يقول «بروديل» «إن الحاضر والماضي يضيء كل منهما الآخر»[16]. وهي فكرة أساسية عند مؤسسي الحوليات الأولين، وقد بلورها «مارك بلوخ» بوضوح في نظريته عن التاريخ التراجعي» (L'histoire regressive) القائمة على أن الحاضر يفسر الماضي وأن الماضي يفسر الحاضر في علاقة جدلية تضع الحاضر والماضي في نفس المستوى من الأهمية. ونفس الفكرة نجدها في أشكال أخرى لدى أهم أعلام مدرسة الحوليات مثل «لوسيان فيفر» و«فيرنان بروديل»، و«فرانسوا فيري» وغيرهم من المؤرخين. وهذا الربط في عمل المؤرخ بين الحاضر والماضي في دراسته، يمكن اعتباره الأساس الذي يقوم عليه "التاريخ الإشكالي».

د ـ تجديد حقل التاريخ وتجديد التاريخ السياسي

يعرف التاريخ السياسي انتعاشا ملحوظا في الدراسات التاريخية الحديثة، وهو انتعاش يساهم فيه بشكل كبير مؤرخو الحوليات. وقد يبدو في هذا الاهتمام بالتاريخ السياسي، من طرف أصحاب الحوليات، نوع من التناقض، خاصة إذا علمنا أن أعلام هذا الاتجاه قد أسسوا مدرستهم على أساس نقد هذا النوع من الكتابة التاريخية ؛ إلا أن الرجوع إلى كتابات أعلام الحوليات حول الموضوع السياسي يبدد هذا التحفظ. إذ أن العودة إلى الاهتمام بهذا الموضوع تتم في إطار تصور جديد يجمع بين المقاربة التاريخية، والمقاربة الأنثروبولوجية، التي تهتم بقضايا من نوع الطقوس والتصورات، وجوانب السلطة الرمزية والمخيالية، وقد أطلق «جاك لوغوف» (Jacque le Goff) اسم الأنثربولوجية التاريخية السياسية على هذا النوع من التاريخ، وهو يرى أن كتاب «مارك بلوخ» عن الممارسات العلاجية التي كان يقوم بها ملوك فرنسا وانجلترا في القرون الوسطى[17]، هو أهم مصدر قام بتأسيس هذا النوع من الدراسة.

تلك كانت بعض مظاهر التجديد التي عرفها ميدان التاريخ تحت تأثير تطور العلوم الاجتماعية وانفتاح التاريخ على إشكالية وقضايا هذه العلوم.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو : ماذا بقي من خصوصية التاريخ بعد هذا التزاوج بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى؟

لقد أثار هذا السؤال كثيرا من الجدل بين المؤرخين خاصة بصدد ما يعرف بمفهوم التاريخ الشامل الذي لا يرى البعض مستقبل التاريخ إلا في إطاره، كما هو الحال بالنسبة لـ «جاك لوغوف» ؛ في الوقت الذي يرى آخرون مثل «فرانسوا فيري» أن نزعة التوسع التاريخي وفكرة التاريخ الشامل لا أساس لها على المستوى الإبستمولوجي، وإنما هي مجرد بقايا نزعة التعميم التاريخانية. وعلى العموم ودون الدخول في شعاب هذا الجدل، يمكن القول إن خصوصية التاريخ تقوم على عنصرين أساسيين يميزان هذا الميدان عن غيره من الميادين الاجتماعية الأخرى، وهذان العنصران يمثلهما من جهة، قيام علم التاريخ على مفهوم الزمن، والاهتمام بدراسة التحولات الاجتماعية في إطار هذا المفهوم بمختلف أبعاده، ثم من جهة أخرى، الالتزام بقواعد المنهج النقدي كما تم بناؤها مع بناء المنهجية التاريخية، خلال الفترة المتراوحة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر.

هذا ما يميز التاريخ في الشكل الذي أعطاه إياه أصحاب المدرسة التاريخية الجديدة، التي أجمع كل أصحابها على أنه لا فرق بين موضوع التاريخ وموضوع العلوم الاجتماعية، لأنها جميعا تدرس الإنسان. وما يقدمه التاريخ لهذه الدراسة هو إدخال مفهوم الزمن في دراسة الظاهرة الإنسانية.

الهوامش :

(1) يعتبر «ڤيب» مؤسس ما يعرف في ميادين الاسطغرافية بتاريخ الأثمنة.

(2) يرى البعض أن «هويزنكا» هو مؤسس «تاريخ الذهنيات» ويعتبرون الكتاب الذي ألفه سنة 1919 تحت عنوان «L'automne du moyen age» هو المرجع الأول في هذا الباب.

(3) «زنانييكي» هو مؤسس «مجموعة التاريخ المعاش» سنة 1921. وقد اشتهرت هذه المجموعة بمنهجها في جمع روايات التراجم الذاتية الشعبية.

(4) مجلة التركيب، كان يصدرها المركز الدولي للتركيب، وهو المركز الذي أصدر كذلك مجموعة المؤلفات الخاصة بتطور الإنسانية (L'évolution de l'humanité).

(5) أول مقال نشره «بلوخ» في مجلة التركيب كان سنة 1912 وخصصه لمنطقة : «Ile de France».

(6) Revue de synthèse, 1903, t VI, pp 1-22 et 129-157.

(7) انظر بصفة خاصة : «Unité et diversité des sciences de l'homme» ضمن كتاب "Ecrits sur

وقد نشرت المقالة أول مرة سنة 1960 علـى أعمدة l'histoire" ed, Flammarion, 1969, pp. 85-96 :
مجلة : Revue de l'enseignement supérieur, n° 1

(8) "فيرنان بروديل" Ecrits sur l'histoire، ص. 42.

(9) نفس المرجع، ص. 55.

(10) م. بلوخ، Apologie pour l'histoire, le métier d'historien, Paris, Ed, A. Colin, 1974 (7° édit), p.80.

(11) قولة «فردريك مورو» وردت في كتاب «براكلوغ» Geoffrey Barraclough, Tendances actuelles de l'histoire, Paris, éd. Flammarion, 1980, 110.

(12) «فريناك بروديل» Ecrits, p : 103-107

(13) نفس المرجع، ص. 55.

(14) فرانسوا فيري : L'Atelier de l'historien, Paris flammarion, 1982, p 34.

(15) نفس المرجع، ص. 73.

(16) Ecrits, p : 59.

(17) «مارك بلوخ» Les rois thaumaturges, Paris, éd Gallimard, 1983